



■ بدء الاجراءات التنفيذية لتطبيق الشريعة الاسلامية ■

● القانون المدنى يعرض على اللجنة التشريعية بمجلس الشعب هذا الاسبوع لاقراره ، ثم تتبعه باقى القوانين ● لامجال للانحرافات فى ظل تطبيق الشريعة الاسلامية

قال الشعب « نسم » لتعديلات التى اخذت على الدستور .. ومن اولاها ان تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع .. وسيتم هذا الاسبوع تقديم اول مشروع قانون على هذه الشريعة الاسلامية الى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، ليبحث وعرضه على اعضاء المجلس لاقراره .. وهو القانون المدنى ، وكنت للجار المختصة قد انتهت من تاصيله وصياغته وستتبعه باقى القوانين ..

وصفى نائب رئيس مجلس الدولة ان وجود الدعوة التشريعية فى الدستور تتطلب ان يقابلها جهد صادق من العلماء فى كافة العلاقات الانسانية التى يعطيها القانون ابتداء من التنظيم الدستورى الى مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والادارية بطول الحياة وعرضها لان الشريعة الاسلامية نظام متكامل . . ويؤكد ان هذا الطريق ذو شقين ولا بد ان يسيرا جنبا الى جنب ، الشق الاول وثانى ويثقل فى عرض المشروحات المزمع اصدارها على هيئة ملبسة شرعية حتى يصدر مشروع القانون مطابقا للشريعة الاسلامية وذلك بالاستعانة بكبار علماء الترخيع ، والشق الثانى هلاجى ويثقل فى ان يرضى قانون المحكمة الدستورية العليا على ان مخالفة الشريعة هى فى لفة دستورية تقوم مقام تطبيق المادة رقم ٢٤ بعد تعديلها فى ضوء هذا الفهم ، وعند ذلك يقوم اصحاب الشأن بابداء الدفع المقلقة بالشريعة الاسلامية امام محكمة الموضوع فتوقف نظر الدعوة وتحيلها الى المحكمة الدستورية للفصل فى هذا الدفع وهذا يسهم بالتعديل التدريجى المناسب للنظام القانونى المصرى على وجه مسائل ما نزلت به الشريعة من التدرج وبطريقته تفى

يقول الدكتور مختار هانى رئيس اللجنة التشريعية بالحزب الوطنى ورئيس لجنة تقنين القانون المدنى تبعا لاحكام الشريعة الاسلامية ان هذا القانون الذى سيرعرض خلال هذا الاسبوع على اللجنة التشريعية بمجلس الشعب يضم ١٠٠٤ مادة ومن بعده سيتوالى عرض باقى القوانين لان معظمها قد انتهت صياغته او كادت تنتهى فبالنسبة مثلا - لقانون الشؤون الاجتماعية والاحوال الشخصية قد انتهت اللجنة المختصة برئاسة الدكتور عبد الله المشد من تقنينه وتاصيله .

ويقول الدكتور هانى : انه بمجرد الانتهاء من عرض تلك المشروعات على اللجنة التشريعية فسوف تعرض حسب اولوية الانتهاء منها على مجلس الشعب لاقرارها ثم تصدر بها قوانين تنشر فى الجرائد الرسمية ويعمل بها من تاريخ النشر .

ومن تصور الدكتور هانى لتطبيق الشريعة فى المجتمع المصرى يقول ان تطبيق الشريعة لا يعنى ان نضع سلوكيات الناس فى قوالب محددة ، فان التقنين يشمل المعاملات فقط اما العبادات فهى ملاة خاصة بين العبد وربيه .

■ ويقول الدكتور مصطفى كمال



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وكيف سيتم تطبيق الشريعة الإسلامية
.. هل كما كانت تطبق منذ عدة قرون
أم أنه سوف يشلها التطوير وما هي
معايير هذا التطوير :

يقول الدكتور وصفى أن معايير
التطوير المسموح بها ينص عليها الإمام
التشاطبي في كتاب الموافقات ويذهب فيه
إلى أن أمور الضرورات التي تتعلق
بالفرائض ثابتة ولا سبيل لتطويرها أما
العادات المتعلقة بكيفية تحقيق هذه
الضرورات وذلك رفع المشقة عن الناس
وتحقيق الكماليات فهي قابلة للتطوير .
فالتطوير يقتصر على ما يتعلق بكيفية
استيفاء هذه الفرائض من حيث النسبة
والسرعة والكيفية والعدد ونحو ذلك .

مثلا نرى في « الحج » مسألة دينية
وضرورية ولا سبيل إلى تطويرها ولكن
التطوير يمكن أن يتعلق بوسيلة السفر
للحج مثلا استخدام الطائرة يتطلب
بعض التعديل في تحديد مكان الاحرام
هل من مكة أم من المدينة .. إلى
غير ذلك من هذه الأمور التي لا تمس
العقيدة في ذاتها .

ويقول الدكتور وصفى أنه يستشعر
خيرا إذا ما طبقت شريعة السماء فإن
الشريعة الإسلامية كانت تطبق حتى عهد
الخديو توفيق وكان للشعب انتصاراته
المنظية المعروفة بانتصر على الصليبيين
وعلى الحملة الفرنسية، وما أن استبدل
شرع الله في عهد الخديو توفيق حتى
جاء الاحتلال الإنجليزي بعده بعامين
فقد ولم يستطع تهره، وهذا مصداق
لتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
كيف أنتم إذا وتمت بكم خمس وأعوذ
بالله أن تكون فيكم أو تدركوهن ،
ما ظهرت الفاحشة في قوم يعمل بها
فيهم علانية إلا ظهر فيهم الطامون
والإجوع التي لم تكن في أسلافهم ،

المجتمع من مفاجات التعجيل .
كما أنه يسمح بتخصيص جزئيات
المسائل بكل عمق وبقدر ما يتطلب للد
الخصوم بين الضد في إبداء حججه
ولا يجب الاستهانة بهذه الطريقة وتوهم
سعيه تطمينها ذلك لأن إرساء مبدأ
واحد ككثير يكشف الشبهات عن مساوئ
شديدة الاتساع في الفسائون وذلك
بطريقة التيسير مثلا إذا كانت الشريعة
تحرّم شراء الموكل للمال الذي وكل إليه
بيعه فإنه باستخدام طريقة التيسير
يحرم عليه تبعا لذلك أن يكون الموكل
مقاولا من الباطن وكذلك في حالات
الإيجار والرهن وغيرها في العديد من
المعاملات ..

والإجراءات التنفيذية التي يجب أن
تأتي في المرحلة التالية حتى يؤتى هذا
المشروع بثماره المرجوة هي :

● إضافة نص إلى قانون الحكمة
الدستورية العليا ينص على أنه يفصل
الظمن أمامها إذا جاء أي قانون مخالفا
للشريعة الإسلامية .

● تعديل اللائحة الداخلية لمجلس
الشعب بحيث يكون هناك قانون ملزم
لعمل اللجنة التشريعية لنظر مشروعات
القوانين .

● تعديل القانون المدني وغيره من
القوانين بإلغاء المواد المخالفة للشريعة
وذلك كنص المادة الأولى من القانون
المدني التي تجعل الشريعة الإسلامية
في نهاية المصادر خلافا لما أصبح
يقتضيه الدستور الآن .

وهذه الإجراءات كلها وقائية حتى
لا ندع مجالا لأي مجالل أن يقول أن
القانون لا يلفيه إلا قانون أو يقول أن
القانون المدني موضوع قبل الدستور إلى
غير ذلك من وسائل الجدل .

● إعادة بناء المجتمع بناء إسلاميا
وهذه مسألة تحتاج لبعض الوقت .



وما منع قوم الزكاة الا منعوا القطر
من السماء ولولا البهائم لم يبطروا ،
وما يخص قوم الكيال والميزان الا
أخذوا بالصنين وشدة الثونة وجور
السلطان ، وما حكم ابراهيم بنير
ما انزل الله الا سلط الله عليهم عدوهم
ماستندوا بعض ما فى ايديهم ، وما
عطلوا كتاب الله وسنه نبيه الا جعل
الله بأسهم بينهم ..

■ ■ ■ وعن تصور الحياة فى المجتمع
المصرى بعد تطبيق الشريعة الإسلامية ،
يتول الدكتور عبد الله المشد ان كل
ما يدعو للفننة والفجور ويتعارض
بالتالى مع احكام الشريعة الإسلامية
سيتق تحت طائلة قانون العقوبات .
وفى هذا القانون عقوبات على من
يشهيب فى امساق الفرد ، والخرى
خاصة بانسداد المجتمع ..

هايسة عيد الرحمن